فلانا فساكنة في عرصة دار وهذا في حجرة حنث الا ان يكون دارا كبيرة ولو تنازعا
بحائط بينهما ان عين الدار في يمينه حنث وان نكرها لا لو احد خلها فلان غضبا ان
اقام معه علم او لا وان انتقل فورا لا كما لو نزل ضيفا وكذا لو ساكن الحالف فسكن
فلان مع اهله به يفتى لانه لا يساكنه حقيقة ولو قيد المساكنة بشهر حنث بساعة لعدم
امتدادها بخلاف لاقامة عجز وفي خزانة الفتاوى حلف لا يضربها فضربها

من غير فصد للتخت در المختار

باب الحد والتعزير

من وجب عليه حد الزنا او حد الكرمة
او شرب الخمر فتاب لم يسقط الحد على الصحيح والمستحب لمن قذف محصنة ان يستر
على نفسه مرشد المغفلات للزوج ان يضرب زوجته على الخروج من منزل لم يعلم
اذنه ولو الجيبه وقاذف عائشة رضي الله عنها وعن ابيها الاحد بل يقتل كما في
الحاوي معين المفتي رجلان اشتركا في قتل رجل احدهما بعمد والآخر بخطأ
لا قضاء على واحد منهما ويجب الدية عليهما نصفها على صاحب الحديد ونصفها على صاحب
العصى كما في قاضي خان قلت اي على العاقلة في قول ابي حنيفة كما في الدرر
وصح رصلا اجنبيا مع امرأته او امة او محارمه فرئ بينهما علامة الزنا كالقبلة للكره
المكره فلا حد عليهما الا اذا قامت البينة والميمين يقوم مقام البينة والاصح ان كان القتيل من
فراشه وصدا في بيت واحد وفي منزل واحد اليمين على القاتل عند ابي
نع لكل مخصم اذا رأى مسلما ينوي مسلما يحل قتله وانما منع خوف ان يقتله او يصد قاذفه
ويقتص كل من يعلم حال مباشرات المعصية وبعدها اي بعد حال المباشرة ليس ذلك لغير الامام
منادي عزيز يقول او فعل يعزر كما في التاتارخانية ولو بغير العين
والذي يستحل السحر فهو على وجوه ان كان يقول الى اخلق وافعل ما اريد
ثم تاب ويزاد من ذلك وقال اسحاق كل شيء قبلت توبته ولا يقتل وان كان يسقط
ويجد ولا يدري كيف يفعل فان هذا الساحر يقبل اذا اخذ وثبت ذلك منه ولا يقتل
توبته وساحر يستغل السحر للخبرة والامتحان فانه لا يكون كافرا وحكمي انه كان يسقط
نضر بنيان مرندان اذا اخذ اتابا واذا تزكا عاد الى الردة وقال ابو عبد الله البلخي
ولا نقبل توبته تماما قاضي خان فمن شتم نبيا من مؤمن عالم وانفه يكفر وتعرف منه
ولو طلق امرأته ثلاثا بعد ذلك لم يقع ينبغي لان الواقع بالكفر بائن والبائن لا يلحقه البائن
الصريح يلحق الصريح شرح الكنز من شتم دين الاسلام فقد كفر ويجب بحد يقتل
وتعديد نكاحه مغيرات من جهت على لسانه كلمة من الكلمات الكفر في حال
اسلامه فاذا رجع عن تلك الكلمة لم يجز له ان يجامع زوجته حتى يقضي عليها مدة العدة
النكاح يجب النوازل اذا ارتد احد الزوجين عن الاسلام وقعت البينونة بينهما
تكون الفرقة طلاقا فان كان الزوج هو المرتد وقد دخل بها فلها المهر وان كان لم يدخل بها

فلها المهر وان ارتدا معا واسلما معا فهما على نكاحهما واذا كان احد الزوجين
مسلما فهو على دينه وكذلك اذا اسلم ولد الصغير صار مسلما باسلام واذا كان
احد الابوين كتابيا والآخر مجوسيا فالولد كتابي واذا تزوج الحامل بغير شهود
او في عدة كافرة ذلك في دينهم اقروا عليه واذا تزوج المجوسي امه او بنته ثم اسلما
فرق بينهما وقد رأى ثم مسلم بيا فاسق الا ان كان معلوما
الفسق فان اراد اشاعة بالبينة حجة الا ولو قال بازا فخر واراد اشاعة سمع
بثبت الحد بخلاف الاول حتى لو بين فسقه بأخبر حق الله تعالى او للعبد قبلت
در المختار اقر على نفسه بالزنا مرة او عرفا لم يقبل ما لم يصبح ويبالغ في تفسيره
جواهر الفتاوى ولو قال يا خبيث فقال انت نكحتها ولا تعزر لكل
منهما للاخر القوري كما لو شتما بين يدي القاضي در
رجل وجب عليه الحد وهو ضعيف الخلقة يخاف عليه الهلاك اذا ضرب لجلد
جلدا خفيفا مقدار ما يحتمله ما روى ان رجلا ضعيفا زنى فاراد ان يحده فاستقال
فاتى شماخ وضرب به ولان الواجب هو الجلد للزجر لا للاتلاف واقامة
مسايرة سئل عمن اعتذر لاحد فمن امر بينهما ومن جملة الاعتذار انه قال
لم كنت كاقول واسلت هل يكون بذلك ام لا اجاب لا يكون بذلك ابن نجيم
سئل عن الذي اذا قذف ذميا مثله هل يحد تام لا اجاب لا يحد بسبب القذف
لكن يؤدب عليه بن نجيم وكذا المسلم اذا شتم الذمي يعزر لانه ارتكب
معصية بن نجيم رئ تعزير على فاحشة موجبه للتعزير صيره بعد ان
المحتسب فللمحتسب ان يعزر المعزر ان عزره بعد الوقاع منها قنية
سئل عن الحد لمن وقت اذا عفى عن القاذف هل الطلب بالحد بعد ذلك ام لا اجاب
نعم له الطلب بالحد بن نجيم
قال له يا فاسق ثم اراد ان يثبت بالبينة
فسقه ليدفع التعزير عن نفسه لا تسمع بينته لان الشهادة على مجرد الجرح والفسق
لا تقبل بخلاف ما اذا قال يا زاني ثم اثبت زناه بالبينة تقبل لانه متعلق الحد
قنية ضرب غيره بغير حق وضربه المضروب ايضا انهما لم يزالا يضربان ويبدأ
اقامة التعزير بالبادي منهما لانه اظلم والوجوب على اسبق قنية
ولو قال الرجل يا ابن الزنى يكون قذفا اي يحب حد القذف ولو قال يا ابن
الحجامة يعزر ولا حد قاضي خان وعزر بأربعين تنوير قال
ولا اعلم ابتغي عنهم فهو رد على الرسول واجماع الامة وتسميات النصوص فانهم
توبته والاستغفار وقيل ان لم يكن مجتهدا يحتج عليه الكفر قنية رجلين
منهما حضرموت مجنا احدهما مخطوط النعمة والفتوى فقال الخصم ليس هو كما
قالوا وقال لا اعمل بهذا وهو معروف الناس كان عليه التعزير قاضي خان

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)